وزارة المواصلات توقع اتفاقية مع شركة (هيل انترناشيونال)

أعلنت وزارة المواصلات أمس عن توقيعها عقدا بقيمة ٦،٩ ملايين دينار بحريني مع (هيل انترناشيونال) الرائدة عالميا في مجال إدارة مخاطر البناء لتقديم خدمات استشارية، لإدارة المشاريع ضمن برنامج تحديث المطار.

ولمواكبة النمو المتسارع في صناعة الطيران، وضعت وزارة المواصلات بالتعاون مع شركة مطار البحرين مشروع تطوير للمطار والذي سيتم تنفيذه على مراحل لتعزيز البنية التحتية والخدمات في المطار. وعند انتهاء المشروع سوف تصل الطاقه الاستيعابية إلى ١٣،٥ مليون راكب سنويا.

وأقيم حفل التوقيع خلال معرض البحرين الدولي للطيران ٢٠١٤ وحضره المهندس كمال بن أحمد محمد وزير المواصلات القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية ومحمد يوسف البنفلاح – الرئيس التنفيذي لشركة مطار البحرين، ومحمد الريس – نائب الرئيس الأول ومدير عام الشرق الأوسط في هيل انترناشيونال.

وفي تعليقة على حفل التوقيع، قال وزير المواصلات ان «شركة هيل انترناشيونال هي المسؤولة عن ادارة مخطط المشروع، ونحن ملتزمون بتطوير مطار يلبي احتياجات النمو الاقتصادي الذي تشهده المملكة».

وقال البنفلاح «يمثل توقيع هذه الاتفاقية خطوة مهمة نحو تحقيق خططنا التنموية لمطار البحرين الدولي والتي قمنا بتطويرها بالتشاور مع وزارة المواصلات. نحرص في الشركة على إدارة مطار البحرين بفعالية لمواكبة النمو المتصاعد في قطاع الطيران».

من جانبه، قال نائب الرئيس الأول ومدير عام الشرق الأوسط في هيل انترناشيونال محمد الريس «نحن حريصون كل الحرص على نجاح هذا المشروع الحيوي، كما أننا ملتزمون بجودة العمل واستكمال هذا المشروع الحيوي وفقا للجدول الزمني المحدد».

طيران الخليج تحلق في سماء المعرض من خلال عروضها الجوية

قامت طيران الخليج – الناقلة الوطنية لمملكة البحرين والناقل الرسمي لمعرض البحرين الدولي للطيران – بالتحليق من خلال عرضها الجوي اليومي في سماء معرض البحرين الدولي للطيران ٢٠١٤ الممتد على مدى ثلاثة أيام بواحدة من طائراتها من طراز إيرباص A٣٣٠.

وتشارك طيران الخليج في المعرض بعرضين جويين يوميين، أولهما بجانب مقاتلات قوة دفاع البحرين (أربع مقاتلات من طراز F١٦ وخمس مقاتلات من طراز F٥)، والثاني في عرض منفرد لطائرتها من طراز إيرباص A٣٣٠. وقد حلقت طائرة الناقلة الوطنية على ارتفاع ٢٠٠ قدم وبسرعة ٢٨٠ عقدة في العرض الجماعي، ومن ثم بسرعة ١٤٠ عقدة في عرضها المنفرد؛ حيث صاحب العرضين تصفيق الالاف من حضور المعرض على الأرض.

وتستوعب طائرة الإيرباص A٣٣٠ حمولة إقلاع قصوى تبلغ ٢٣٠،٠٠٠ كلغم وعدد ٣٧٥ راكباً.

وتم تنفيذ العرض الجوي أمس من قبل ثلاثة من أمهر أفراد طاقم الطائرة بالناقلة بقيادة مدير عمليات الامتثال والتوثيق بطيران الخليج الكابتن عاود أحمد الطوقي، بمعية كابتن أول رؤوف عبدالعزيز العلوي والطيار التقني نادر عادل شريف؛ حيث يمتلك الطاقم المذكور مجتمعاً خبرة تبلغ ٣٠،٠٠٠ ساعة من الطيران.

وقال الكابتن عاود أحمد الطوقي: «يشرفنا أن نشارك في العرض الجوي لطيران الخليج في معرض البحرين الدولي للطيران ٢٠١٤، حيث ان مشاركتنا تمثل متعة حقيقية لا تقتصر على طاقم الطائرة في الجو، بل تشمل أيضاً المشاهدين للعرض على الأرض؛ وهو ما لمسناه من رد فعل إيجابي من قبل جموع جمهور المعرض».

هذا، ويمنح معرض البحرين الدولي للطيران ٢٠١٤ الذي يقام تحت رعاية صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى؛ يمنح زواره فرصة الاستمتاع بأفضل عروض الطيران في الشرق الأوسط انطلاقاً من موقع المعرض المميز في قاعدة الصخير الجوية.

طيران الخليج تعرض الأزياء الرسمية التاريخية لطاقم ضيافتها في المعرض

قامت طيران الخليج – الناقلة الوطنية لمملكة البحرين والناقل الرسمي لمعرض البحرين الدولي للطيران – بعرض مجموعة من الأزياء الرسمية التاريخية لطاقم الضيافة الخاص بها خلال أيام معرض الطيران الثلاثة؛ وهي أزياء تتنوع بين الصنع المحلي وتصميم بيوت الأزياء الفرنسية ويرجع تاريخها إلى حقبة الخمسينيات. وقد تجوّل أفراد طاقم الضيافة في موقع معرض الطيران مرتدين تلك الأزياء التي تنتمي لحقبات زمنية مختلفة للترحيب بالزوار وتعريفهم بها.

واشتملت الأزياء المعروضة على التصاميم الأولية لأزياء طاقم الضيافة الخاص بالناقلة في حقبة الخمسينيات والستينيات، بالإضافة إلى أزياء حقبة السبعينيات التي شهدت طرح الزي الرسمي الأول الذي اشتمل على ارتداء البنطال من قبل عضوات طاقم الضيافة الإناث؛ وأيضاً اشتمل على إضافة غطاء الرأس المصنوع من الشيفون والمضاف إلى قبعة عضوات طاقم الضيافة، وهو الأمر الذي يشتهر به الزي الرسمي لطاقم الضيافة الخاص بطيران الخليج حتى اليوم. كما تم عرض زي حقبة التسعينيات من تصميم دار الأزياء الشهيرة بلانسياغا بلونيه المميزين الرصاصي والوردي الفاتح، بالإضافة إلى عرض زي دار الأزياء (بالمان) من عام ٢٠٠٠، والذي استوحي منه الزي الحالي لطاقم ضيافة الناقلة.

وعلقت عضو طاقم ضيافة طيران الخليج البحرينية مريم طارق تلفت بقولها: «ينعكس دور طيران الخليج الريادي في صناعة الطيران الإقليمية في الأزياء الرسمية لطاقم ضيافتها، ويشرفني أن أكون جزءاً من عرض تاريخ تلك الأزياء في معرض البحرين الدولي للطيران ٢٠١٤. نسلط الضوء من خلال هذا العرض على أزياء الحقبات الزمنية المختلفة منذ الخمسينيات ونبين لزوار المعرض استمرار طيران الخليج في التكيف مع متطلبات السوق من خلال الأزياء الرسمية لطاقمها ذي التعامل المباشر مع العملاء».

هذا، ويمنح معرض البحرين الدولي للطيران ٢٠١٤ الذي يقام تحت رعاية صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى؛ يمنح زواره فرصة الاستمتاع بأفضل عروض الطيران في الشرق الأوسط انطلاقاً من موقع المعرض المميز في قاعدة الصخير الجوية.

مسئول أمريكي: إيران تمتلك ١٠٠ مليار دولار في الخارج

الأرصدة موجودة في بلدان عدة.. وإيرادات النفط تمثل جزءاً كبيراً منها

فيينا – رويترز

قال مسؤول كبير في الإدارة الأميركية إن إيران لها أرصدة من النقد الأجنبي قيمتها ١٠٠ مليار دولار في أنحاء العالم، سيكون بمقدورها سحب ٤،٢ مليار دولار منها بموجب اتفاق نووي توصلت إليه مع القوى العالمية الست العام الماضي.

وأوضح المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه أن هذه الأرصدة موجودة في بلدان شتى، وأن إيرادات النفط الإيرانية تمثل جزءا كبيرا منها، وبسبب العقوبات المالية وغيرها من الإجراءات لم تتمكن طهران من استخدام تلك الأموال.

وقال محافظ البنك المركزي الإيراني في منتصف ٢٠١٢ إن الجمهورية الإسلامية راكمت احتياطيات أجنبية قيمتها ١٥٠ مليار دولار لحماية نفسها من تشديد العقوبات الغربية.

وينص الاتفاق الذي توصلت إليه إيران والقوى العالمية في جنيف في نوفمبر، والذي تبلغ مدته ستة أشهر، على تخفيف محدود للعقوبات على طهران – تقدر واشنطن أن قيمته تصل إلى حوالي سبعة مليارات دولار– في مقابل تقييد الأنشطة النووية الإيرانية.

وسيأتي ٤،٢ مليار دولار من ذلك المبلغ من خلال تمكين إيران من استخدام إيرادات النفط المحتفظ بها في الخارج.

وقال المسؤول الأميركي إن إيران ستحدد المكان الذي ستسحب منه الأموال، وان السلطات الغربية ستسهل تحويله على عدة أقساط على مدى الستة أشهر القادمة بشرط أن تنفذ إيران ما التزمت به في الاتفاق.

وأشار البيت الابيض ايضا إلى رقم الـ١٠٠ مليار دولار في ملخص نشره يوم الخميس للاتفاق النووي بين إيران والولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا.

وقال إن قيمة تخفيف العقوبات تمثل «جزءا صغيرا» من هذا المبلغ لحيازات إيران من النقد الأجنبي والذي سيبقى مجمدا أو مقيدا.

وينص الاتفاق المؤقت أيضا على تجميد الجهود الغربية الرامية لخفض صادرات النفط الإيرانية التي تقول واشنطن إنها تراجعت حوالي ٦٠٪ إلى مليون برميل يوميا منذ أوائل ٢٠١٢.

وأوضح المسئول الأمريكي أن حجم الصادرات لن يزيد إذا تراجع سعر النفط أثناء مدة الاتفاق الذي من المقرر أن يبدأ تنفيذه يوم الاثنين.

ولا تزال اليابان وكوريا الجنوبية والصين والهند وتايوان وتركيا تستورد النفط الإيراني وقال المسئول إنه إذا بدأت أي دولة أخرى شراء الخام من طهران فإنها ستنتهك على الأرجح القانون الأميركي.

وأكد المسئول الأميركي موقف الولايات المتحدة في تحذير الشركات من المسارعة إلى العودة إلى إيران قائلا إن تخفيف العقوبات بموجب الاتفاق النووي سيكون محدودا ويمكن الرجوع عنه.

وتدرس شركات أوروبية الفرص التي قد تأتي من وراء انتهاء العزلة الاقتصادية لإيران وتجذبها حاجة ماسة إلى تطوير البنية التحتية المتهالكة ونسبة كبيرة للشبان من إجمالي سكان البلاد البالغ عددهم ٧٦ مليون نسمة واحتياطيات ضخمة من النفط والغاز.

وأوردت وكالة رويترز أن شركة الكيماويات البلجيكية تسندرلو سترسل شحنة من الأسمدة إلى إيران خلال أسابيع بعد أن ساعد تخفيف العقوبات المالية الغربية على إنجاز أول مناقصة إيرانية في عامين لشراء البوتاس.

ولم تحظر العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها على إيران توريد الأسمدة إلى البلد العضو بمنظمة أوبك.

برعاية سمو رئيس الوزراء

البحرين تستضيف أول منتدى ومعرضاً خليجياً روسياً نهاية العام

تقرر عقد أول منتدى ومعرض بين دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا في مملكة البحرين أواخر العام الجاري.. وأعرب عضو مجلس إدارة الغرفة رئيس الجانب البحريني في مجلس الأعمال البحريني الروسي كاظم السعيد عن اعتزازه بموافقة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء بوضع المعرض تحت رعايته الكريمة مما يعكس ما توليه القيادة من اهتمام بتطوير العلاقات مع روسيا وتشجيع قطاعات الأعمال البحرينية والروسية على فتح آفاق جديدة من العمل والتعاون المشترك.

وأضاف انه تم على هامش معرض البحرين الدولي للطيران ٢٠١٤ ان التقى بممثلين عن الجانب الروسي في مجلس الأعمال البحريني الروسي برئاسة فيكتور زوبكوف الممثل الخاص للرئيس الروسي الذي أكد حرصه واهتمامه بإقامة المنتدى والمعرض، مشاطرا الجانب البحريني في المجلس أهمية الارتقاء بالتعاون بين قطاعات الأعمال البحرينية الروسية المرشحة لبلوغ آفاق جديدة في ضوء الأرضية الثابتة التي وفرتها زيارة صاحب الجلالة عاهل البلاد إلى روسيا في عام ٢٠٠٩ والاتفاقيات التي أبرمت خلال هذه الزيارة، ورأى السعيد انها توفر المناخ لعلاقات وشراكات وائتلافات بين قطاعات الأعمال والاستثمار في البلدين الصديقين والتي يمكن استكشافها عن قرب في الملتقى الخليجي الروسي المقبل.

وأوضح السعيد ان الكثير من الشركات الروسية ابدت عبر الجهود والاتصالات التي أجراها الجانب الروسي في المجلس حماسة بالمشاركة في المنتدى والمعرض، كما لفت إلى حماسة خليجية مماثلة، لافتا إلى مشاركة اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي في عملية التعاون والتنسيق في هذه الفعالية الكبيرة التي ستدشن إن شاء الله مرحلة تعاون نوعي يخدم تطور مسار العلاقات التجارية والاقتصادية بين دول التعاون وروسيا.

الغرفة تبحث مع بنك BMI آليات دعم القطاع الخاص ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رحب الرئيس التنفيذي لغرفة تجارة وصناعة البحرين نبيل آل محمود بالتعاون مع البنوك والمصارف البحرينية كافة بما يسهم في الدفع بعجلة الاقتصاد البحريني بمختلف قطاعاته، وقال إن البنوك والمصارف البحرينية عليها أن تواصل إطلاق مبادراتها التنموية لمساعدة الاقتصاد البحريني ومجتمع الأعمال، وأكد أن الغرفة تقدم كل سبل الدعم والمساندة للقطاع المصرفي في البحرين باعتبارها مظلة القطاع الخاص، داعياً جميع البنوك والمصارف في البحرين إلى توفير المزيد من الخدمات والتسهيلات البنكية الداعمة لأصحاب الأعمال خاصة تلك الموجهة إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقد ببيت التجار بين المهندس نبيل آل محمود وعدد من المسئولين ببنك BMI، بهدف مناقشة الآليات المُثلى لتعزيز العلاقات التجارية بين الجانبين وبحث المشروعات المالية والمصرفية التي يقدمها البنك لدعم القطاع الخاص خاصة فيما يتعلق بالبرامج التي يقدمها بنك BMI لفئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وللتعرف على الخدمات والمعاملات البنكية التي يتيحها البنك للتجار وأصحاب الأعمال لاسيما تلك المتمثلة في الدعم والقروض المالية الممنوحة لإقامة مختلف المشروعات الاقتصادية الناجحة.

ولفت الرئيس التنفيذي للغرفة خلال الاجتماع إلى أن البنوك المحلية بما توفره من أدوات وتقنيات مالية متطورة بإمكانها أن تلعب دوراً رئيسياً في تنويع الاستثمارات من خلال ما توفره من تمويلات مرنة من حيث الشروط والفترة، الأمر الذي سيسهم بفاعلية في رفع كفاءة استثمار الأموال المتوفرة وزيادة حجمها وبالتالي زيادة مساهمة هذه البنوك في التنمية، معرباً في الوقت ذاته عن ترحيب الغرفة بالتعاون مع بنك BMI في سبيل خدمة القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص من خلال توفير برامج تمويلية ميسرة من أجل المساهمة البناءة في تطوير وتنمية مختلف المشروعات، وبالتالي تسهيل تقديم كل أوجه الدعم المطلوب للقطاع التجاري والاقتصادي البحريني وتفعيل الأدوار المشتركة، الأمر الذي سيؤثر إيجابياً في الجانب التجاري والاقتصادي في المملكة.

كما دعا آل محمود ممثلي بنك BMI للتواصل مع مركز الغرفة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل التعرف على فرص التعاون المتاحة، لافتاً إلى أن المركز يقدم العديد من الخدمات لرواد الأعمال منها خدمات استشارية ومالية، وذكر أن الاستشارات المالية تمثل نحو ١٩٪ من إجمالي الخدمات التي تحظى باهتمام رواد هذا القطاع، داعياً إلى تعزيز أطر وآليات التعاون بين الجانبين من خلال تنظيم لقاءات مشتركة مع التجار وأصحاب الأعمال للتعرف على أبرز سبل الدعم التي بإمكان بنك BMI تقديمها للمساهمة في تنفيذ مختلف المشروعات التي ستعود بالخير على مملكة البحرين والتي من شأنها أن تخدم القطاع التجاري والصناعي والخدمي والمالي في البلاد.

منتدى التنافسية الدولي السابع ينطلق في الرياض

انطلقت أمس في العاصمة السعودية الرياض فعاليات منتدى التنافسية الدولي السابع تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الذي تنظمه الهيئة العامة للاستثمار خلال الفترة من ١٨–٢٠ يناير الجاري، تحت شعار «بناء شراكات تنافسية»، والمعرض المصاحب له تحت عنوان «استثمر في السعودية».

ويهدف المنتدى إلى إبراز إمكانات الاقتصاد السعودي، وتسليط الضوء على عوامل جاذبية الاستثمار في قطاعاته الواعدة في ظل حضور ممثلين لكبرى الشركات المحلية والعالمية، وعدد كبير من الاقتصاديين والمتخصصين في مجال الاستثمار، بحسب صحيفة الجزيرة.

ويشتمل جدول فعاليات المنتدى على ١٣ جلسة يتحدث فيها نخبة من أهم الشخصيات التي تمثل قطاعات الأعمال المحلية والإقليمية والدولية، من بينهم وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي الدكتور محمد الجاسر، ووزير العمل السعودي عادل فقيه، والدكتورة ثريا العبيد عضو مجلس الشورى السعودي والمساعدة السابقة للأمين العام للأمم المتحدة، والرئيس التنفيذي لشركة (داو كميكال) الأميركية أندرو ليفيرز، ونائب الرئيس التنفيذي في شركة دوبونت توماس كونلي جونيور، ودونج سانج شو الأستاذ في جامعة سول الوطنية وعضو المجلس الرئاسي للتنافسية الوطنية في كوريا الجنوبية، والرئيس التنفيذي لشركة فيليبس إريك روندولا، والرئيس التنفيذي للبنية التحتية والمدن في سيمينز رولاند بوش.

وسيشهد معرض «استثمر في السعودية» المصاحب للمنتدى مشاركة عدد من الجهات الحكومية وشبه الحكومية، وسيتيح الفرصة للمرة الأولى للقطاع الخاص والشركات المتوسطة والصغيرة لعرض أفكارها والمجالات الاستثمارية التي يمكن أن تتبلور إلى فرص استثمارية، وبناء شراكات إستراتيجية ذات جدوى اقتصادية كبيرة.

بريطانيا: استقلال اسكتلندا سيفقدها تمويلاً أوروبياً

حذرت بريطانيا أمس الأول الجمعة أن اسكتلندا ستخسر تمويلات أوروبية بمليارات الدولارات إذا صوّت في سبتمبر المقبل لفائدة الانفصال عن المملكة المتحدة، وذلك في وقت يتوقع فيه ألا تحظى اسكتلندا بنفس شروط العضوية في الاتحاد الأوروبي التي تحظى بها بريطانيا.

وقال وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ إن انفصال اسكتلندا عن بلاده سيعني دون شك أن تتقدم الأخيرة بطلب عضوية للاتحاد الأوروبي وتتفاوض لنيلها، مضيفا أن هذه المفاوضات قد تستمر لسنوات عديدة وربما تواجه اسكتلندا نفقات إضافية تتراوح بين ١،٦٥ مليار جنيه إسترليني (٢،٧ مليار دولار) و٣،٥ مليارات جنيه إسترليني (٥،٧ مليارات دولار) ناتجة عن فرض الدول القوية بالاتحاد شروطا صارمة لنيل اسكتلندا العضوية.

وأضاف هيغ أنه قد يفرض على اسكتلندا الانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة (يورو) وهو ما ترفضه –حتى الساعة– الحكومة الاسكتلندية التي تفضل إبقاء التعامل بالجنيه الإسترليني، والاعتماد على البنك المركزي البريطاني مقرضا في أوقات الطوارئ.

وتأتي هذه التصريحات، في وقت يتصاعد فيه النقاش في اسكتلندا حول موضوع الانفصال عن المملكة المتحدة بعد ترابط استمر مدة ٣٠٧ أعوام. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن فكرة الانفصال تحظى بدعم ثلث المُصوتين، غير أن الداعين للبقاء ضمن المملكة المتحدة ينبهون إلى وجود نسبة ١٥٪ من الاسكتلنديين الذين لم يحسموا رأيهم بعد.

ويرى القوميون في اسكتلندا أن الاستقلال سيضع حدا لعقود من سوء الإدارة الاقتصادية للحكومة البريطانية، وسيتيح لاسكتلندا المرونة الكافية لتحقيق أهدافها الخاصة فيما يخص بالتوظيف والنمو، مع تركيز أكبر على العدالة الاجتماعية.

وكانت لندن شددت قبل أيام أنها ستتحمل مسؤولية جميع ديونها في حال استقلال اسكتلندا عنها، حيث يتوقع أن ترتفع علاوة المخاطر على ديون بريطانيا المقدرة بنحو ١،٢ تريليون جنيه إسترليني (١،٩ تريليون دولار) في حال نقل بعض الديون إذا قامت دولة وليدة في اسكتلندا، كما سبق لوزارة الخزانة البريطانية أن حذرت العام الماضي من أن استقلال اسكتلندا سيخلف لها قطاعاً مالياً متضخماً مما يعرضها لخطر أزمة بنكية شبيهة بما وقع في قبرص.